موقف ابن عطيّة (ت546هـ) من قراءة قرّاء الكوفة في كتاب "المُحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دراسة نحويّة"

The stance of Iben Atiya (D. 546AH) from readers' reading of Alkoofh in "Al Moharrer Al Wajez in Interpreting Al Kitab AlAziz: A Grammatical Study

إبراهيم محمد فقرا [1]

الملخّـــص

تسعى هذه الدراسة إلى بيان موقف ابن عطيّة من قراءة قرّاء الكوفة (عاصم ت127هـ، وحمزة ت156هـ، والكسائي ت189هـ) في تفسيره (المحرّر الوجيز في التفسير/ تفسير ابن عطيّة) واقتصرتْ على الجوانب النحويّة منها، فرصدت الدراسة شيئًا طيّبًا من موقف ابن عطيّة من قرّاء الكوفة، وبيّنتْ موقف النحاة والمفسّرين الّذين وافقوا أو عارضوا توجيه ابن عطيّة، فقد كان أحيانًا يكتفي بذكر موقفه من قراءة، ويسكت عن أخرى، أو ينقل توجيهًا لأحد المفسّرين أو النحويّين ويَسكت على ذلك.

الكلمات المفتاحيّة: ابن عطيّة، المحرر الوجيز، قرّاء الكوفة، القراءات، النحو.

Abstract

This study attempts to explain stance of Ibn-Attiya towards the readers of Kufa (Asim; died 127 Hijri, Hamza; died 156 Hijri, and Al-Kisae; died 189 Hijri) in his interpretation of "Al Moharrer Al Wajez in Interpreting Al Kitab AlAziz \ Ibn Atiya's Interpretation), with exclusive reference to the syntactic aspects thereof. The study highlights noteworthy facets in Ibn-Attiya's stance regarding the Kufa readers explaining the stance of the syntacticians and interpreters who agreed or opposed Ibn-Attiya's perspective, as he seemed to sometimes be satisfied with mentioning his position on certain readings and keep silent on others, or delivered the perspective of certain interpreters or syntacticians and remained silent about others.

Key Words: Ibn-Attiya, Al Moharrer Al Wajez. The Kufa Readers, Readings. Syntax

DOI: 10.15849/ZJJHSS.220330.06

[1] جامعة النجاح الوطنيّة، اللغة العربيّة، الآداب، نابلس، فلسطين. تاريخ استلام البحث 2022/01/03 ، تاريخ قبوله 2022/03/07

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمدلله ربّ العالمين، والصّلاة، والسلام على أفضل وأكمل، وأتم وأجمل خلق الله سيّدنا محمد –صلى الله عليه وسلّم– وبعد

فتنال العلوم منزلتها ورقيّها من منزلة ما تتعلق به وشرفه، ولا شكّ أنّ القرآن الكريم هو أشرف الكُتب، ومنه نالت اللّغة العربيّة هذه المنزلة الرفيعة والشرف العالي، وقد توسع علماؤنا –رحمهم الله– في دراسته من شتى مجالات اللغة، وبخاصة القضايا النحوية بعد تعدد القراءات القرآنيّة.

وقد وجهني ذوو العلم لدراسة التوجيه النحوي لقراءة الكوفيين عند ابن عطيّة في تفسيره الموسوم بِـ (**المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز/ تفسير ابن عطيّة)** وسمّيتُ البحث بِـ **(موقف ابن عطيّة من قراءة قرّاء الكوفة في كتاب المُحرّر الوجيز دراسة نحويّة)**، وقد قسّمت البحث عدّة أقسام منها المقدّمة وعرضتُ فيها موضوع البحث، ومن ثم التمهيد وقد اشتمل على: التعريف بابن عطيّة، وبدأت بعد ذلك بعرض المسائل وذلك عن طريق عرض القضيّة النحويّة التي تندرج تحتها المسألة وبعد ذلك بيّنتُ قراءة الكوفيين وعرضت موقف ابن عطيّة من القراءات المطروحة، وبيّنت في المسائل آراء النحويين والمفسّرين وموقف ابن عطيّة، وقد قسّمت البحث إلى مسائل ووضعت لكلّ مسألةٍ عنوانًا يُناسب القضيّة المطروحة فجاءت المسألة الأولى تحت عنوان جواز توسيط خبر (كان) أو إحدى أخواتها بين الفعل واسمه، والمسألة الثانية كان موضوعها (كان) الناقصة والتّامة، وأمّا المسألة الثالثة فحمل الفعل على موضع الكلام (العطف على الموضع/ المحلّ)، وقد تطرّقت المسألة الرابعة إلى نصب لفظة (أُمّةً) بين الحال والبدليّة، وأما المسألة الخامسة فناقشت (أربع شهادات) بين الرفع على الابتداء، والنصب على المصدريّة، وأمّا المسألة الأخيرة فكانت تحت عنوان نصب المضارع ورفعه بعد (فاء السببيّة) في جواب الاستفهام، وبعد ذلك عرضت النتائج الّتي توصّلتُ إليها.

التّعريفُ بقرّاء الكوفة

1. الإمام عاصم(ت128هـ):

هو عاصم بن بهدلة أبو النجود بفتح النون وضم الجيم، شيخ الإقراء وأحد القرّاء السبعة، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السُّلمي جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد، وروى عنه: أبان ابن تغلب، وإسماعيل بن مخالد، وحفص بن سليمان، وحماد بن زيد...، وروى عنه حروفًا من القرآن أبو عمرو ابن العلاء، والخليل بن أحمد، وحمزة الزيّات...وغيرهم. توفي رحمه الله سنة (127هـ)[1].

[1] يُنظر: الجزري، شمس الدين محمد بن يوسف(ت833هـ)، **غاية النهاية في طبقات القراء**، مكتبة ابن تيمية، ط1، 1351هـ ج. برجستراسر، 1/ 346-350.

2. الإمام حمزة (ت156هـ):

حمزة بن حبيب بن عامر أبو عمارة، الكوفي التميمي، أحد السبعة، أخذ القراءة عن سليمان الأعمش، وحمران بن أعين، وأبي إسحاق السبيعي، وغيرهم، قرأ عليه وروى عنه: إبراهيم بن أدهم، وعلي بن حمزة الكسائي، ويحيى بن زيّاد الفرّاء... وغيرهم، إليه صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم والأعمش، توفي رحمه الله سنة(156)[1].

3. الإمام الكسائيّ (ت189هـ):

هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن فيروز الأسدي الإمام الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات، أخذ القراءة عرضًا عن حمزة أربع مرات، وروى الحروف عن: أبي بكر بن عيّاش، وإسماعيل ويعقوب ابني جعفر عن نافع... وغيرهم، وأخذ عنه القراءة عرضًا وسماعًا: إبراهيم بن زاذان، وحفص بن عمر الدوري... وغيرهم، وروى عنه من الأئمة: الإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، قال الشافعي عنه: من أراد أن يتبحّر في النحو فهو عيال على الكسائي، توفي رحمه الله سنة (189هـ)[2].

المسألة الأولى

تقدّم خبر (ليس) على اسمها

لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَـكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَـئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَـئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ[3]

قرأ حمزة، وعاصم من قرّاء الكوفة (ليس البرَّ) بالنصب[4]، وعلى هذا تكون(البرَّ) خبرًا مقدّمًا والمصدر المؤوّل من (أنْ تولّوا) محلّه الرفع على أنّه اسم (ليس) مؤخّر والتقدير: (ليس البرَّ توليتُكم)[5]، وهي أولى مِن جهة أَنْ جُعلَ فيها اسمُ ليس: أَنْ تُوَلُّوا، وجُعلَ الخبرُ البِرَّ، (أَنْ وصلتها) أقوى في التَّعريفِ منَ المُعَرَّفِ بالأَلف واللَّام[6].

---

[1] المصدر نفسه، 1/ 263.

[2] يُنظر: **غاية النهاية في طبقات القراء**، 535/1.

[3] سورة **البقرة**/ 177.

[4] يُنظر: ابن مُجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى البغدادي(ت324هـ)،**كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط2، 1400هـ، ص176.

[5] يُنظر: الخطيب، عبد اللطيف، **معجم القراءات**، دار سعد الدين للنشر والتوزيع دمشق، ط1، 2002م، 240/1-239، والهروي (ت 370هـ)، **معاني القرآن** 191/1، والفارسي(ت 377هـ)، **الحجّة للقرّاء السبعة** 269/2، وابن زنجلة(ت403هـ)، **حجة القراءات** 123.

[6] يُنظر: أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت745هـ)، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، د. ط، 1420هـ، دار الفكر، بيروت، 130/2.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

وقرأ الكسائيّ وحده من الكوفيين (ليس البرُّ) بالرفع على أنّه اسم ليس والمصدر المؤول من (أنْ تولّوا) في محل نصب خبرها، والتقدير يكون: ليسَ البرُّ توليتَكم[1]، "وهذه القراءة أولى من وجه آخر، وهو: أن توسط خبر (ليس) بينها وبين اسمها قليل، وقد منعه البعض"[2].

وعرض ابن عطيّة هذه المسألة في تفسيره حيث قال: وأما مَن قرأ بالنصب فقد جعل (أَنْ تُوَلُّوا) بمنزلة المضمر، إذ لا يوصف كما لا يوصف المضمر، والمضمر أولى أنَ يكون اسما يخبر عنه[3]، وفي هذا القول دلالة على ترجيحه لهذه القراءة، في حين أنّه اكتفى بالقول إنّ أكثر السبعة قرؤوا بالرفع، ثم نقل قول أبي علي وهو أنّ "(ليس) بمنزلة الفعل التّام فالوجه أن يليها الفاعل ثمّ المفعول"[4]، وسبب اختلاف القرّاء في رفع البرِّ ونصبها هو اختلاف النّحاة في مسألة جواز تقدّم خبر ليس على اسمها ومنعه، وقد أشار سيبويه إلى هذه المسألة في كتابه عندما علّق على قول الشاعر[5]:

فلَـــيْسَ بِمَـــعْروفٍ لنا أنْ نَرُدَّها صِـحاحـاً ولا مُـسْتَنْكَرٌ أَنْ تــعُقَّرَا

حيث قال: كأنّه قال ليسَ بمعروفٍ لنا رَدُّها صحاحا ولا مستَنْكَرٌ عَقرُها، على أنّ (مستنكرٌ) بالرفع معطوفة على المصدر المؤوّل من (أنْ نَردّها) المرفوع كونه خبرًا لـ(ليس)[6]، وقد تقدّم الخبر عليه وهو (بمعروف)، وفي هذا دليل على جواز تقدّم الخبر عليها، وإلى هذا ذهب أبو العبّاس المبرّد في المقتضب حيث قال معلّقًا على قول الجعديّ: "فَإِن هَذَا الْبَيْت إِنَّمَا جَاءَ فِي لَيْسَ، وَلَيْسَ تَقْدِيم الْخَبَر وتأخيره فِيهَا سَوَاء"[7]، وعرض الزمخشريّ هذه المسألة في مفصّله حيث قال:"...يتقدم خبرها على اسمها"[8]، وأمّا ابن مالك صاحب الألفيّة فقد قال في ألفيّته عارضًا جواز تقدم الخبر على اسم ليس وغيرها من كان وأخواتها:

وَفِـي جَـمِـيـعِـهَا تَوَسُّـطَ الْـخَبَرْ أَجِــزْ...

أي أجز توسّط الخبر بين الناسخ واسمها في باب كان وأخواتها بِما في ذلك ليس حيث شملها بقوله: وفي جميعها. ومن ذلك أيضًا قول السموأل[9]:

سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنهُمُ فَلَيْسَ سَواءً عَالِمٌ وَجَهُوْلُ

---

(1) الخطيب، **معجم القراءات**، 240/1

(2) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، 130/2.

(3) ابن عطيّة، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت542ه)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1422،1 ه، 243/1.

(4) يُنظر: المصدر نفسه، 243/1.

(5) البيت للنابغة الجعديّ، يُنظر: سيبويه، **الكتاب** 64/1، السّيرافي، **شرح الكتاب** 341/1، أبو العبّاس المبرّد، **المقتضب**، 194/4.

(6) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180ه)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، 90/3.

(7) المبرّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد(ت285ه)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، 194/4.

(8) يُنظر: الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله (ت538ه)، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، ط1/ 1993م، ص356.

(9) البيت للسموأل، يُنظر: ناظر الجيش، **شرح التسهيل** 1110/3، الأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 230/1، والصبّان، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني** 341/1.

الشاهد فيه قوله: "ليس سواءً عالمٌ وجهولُ" حيث قدم خبر "ليس" وهو "سواء" على اسمها، وهو "عالم"، واستشهد به صاحب شرح التسهيل في جواز تقدّم خبرها على اسمها، ومن ذلك أيضًا قول الشاعر[1]:

ألــيسَ عــظــيمًا أن تُــلِمّ مُـلمّةٌ ولــيسَ علينا فــي الخطوبِ مُعوّلُ

الشاهد فيه تقدم الخبر (عظيمًا) على المصدر (أنْ تُلمّ) في الشطر الأول، وكذلك في الشّطر الثاني حيث تقدّم الخبر (شبه الجملة) على الاسم (معول).

وقد نُسبَ إلى ابن درستويه منع تقدم خبر ليس على اسمها[2] لشبهها (بِما الحجازيّة) في كونهما حرفًا، فكما لا يجوز تَوسيطُ خبرِ (مَا) منع توسيط خبر (ليس)، وعلى هذا فإنّ دعوى الفارسي، وابن الدهان، وابن عصفور وابن مالك الإجماع على جواز توسيط خبر (ليس) ليست بصحيحة[3]، وكذلك فإنّ الكوفيين أيضًا لا يُجيزون تقدّم خبر ليس على اسمها وفي مثل: "كان قائمًا زيدٌ" يخرّجونها على أنّ قائمًا خبرٌ لكان واسمها ضمير مجهول متّصل بكان، وزيد مرفوع بقائم على ما ذهب إليه الكسائيّ، في حين أنّ الفرّاء أجازها[4]، وما سبق مِن شعرٍ ونثر محجوج لمَن أجاز ومحجوج على مَن منع.

المسألة الثانية:

(كان) النّاقصة، و(كان) التّامة:

﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا[5]

قال ابن عطيّة: قرأ حمزة وعاصم والكسائيّ (تجارة) نصبًا على نُقصان (كان)[6]، جَعلَ اسم كان مضمرًا، تقديره:(تكونَ الأموالُ أموالَ تجارةٍ)، فحُذف المضاف(أموالَ) وأُقيمَ المضاف إليه(تجارة) مقامه، وحذْف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كثير في العربيّة متّفقٌ عليه، ومن ذلك قوله تعالى عن قومِ سيدنا موسى:﴿ وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْۚ ٩٣﴾[7] فالتقدير: (وأُشربوا في قلوبهم حُبَّ العجلِ) حيث حُذف المُضافُ وأُقيم المُضاف

---

[1] البيت لعروة بن الورد، يُنظر: ابن هشام، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، ص 237.

[2] يُنظر: ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت761هـ)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، ص132، والعيني، بدر الدين محمود بن أحمد(ت855هـ)، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)**، تحقيق: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010، ج2، ص629.

[3] ابن حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف(ت745هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1998م، 1169/3.

[4] يُنظر: المصدر نفسه، 948/2.

[5] سورة **النّساء**، آية 29.

[6] يُنظر: ابن عطيّة، **المحرر الوجيز**، 42/2، ويُنظر: ابن مجاهد، **السبعة**، 231، والهروي، **معاني القراءات**، 303/1، وابن زنجلة، **حجة القراءات**، 199.

[7] سورة **النّساء**، آية 93.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

إليه مقامه وأَخذ موقعه الإعرابيّ، وقد يكون التقدير في الآية السّابقة: (إلّا أنْ تكونَ التّجارةُ تجارة)ً، والتقدير الأوّل أحسن لذِكر الأموال، ومِن حذف اسم (كان) قول الشّاعر[1]:

بَـــنـــي أَســـدٍ هَـــل تعلَمونَ بَلاءَنا إذا كانَ يَوْماً ذا كَواكب أَشْنَعا

التقدير: "إذا كَانَ الْيَوْمُ يَوْمًا ذَا كواكب أشنعا"، وقد استشهد به ابن عطيّة في التّقدير الثاني(إلّا أنْ تكونَ التّجارةُ تجارةً)[2]،وكقول الشّاعر أيضًا[3]:

فَمَضَى وقَدَّمَهَا، وكانت عادَةً منه إذا هي عَرَّدَتْ إقدَامُهَا

التقدير: "وكانتْ الْعَادةُ عَادَةً"، وكقول غيره[4]:

أَعَـــيْنَيّ هَلّا تَبْكِيَانِ عِفَاقا إذا كان طَعنًا بينهم وعِناقا

والشّاهد فيه: قوله "إذا كان طعنًا" حيث حذف اسم كان ونصب الاسم النكرة الّذي بعدها على أنّه خبرٌ لكان، والتّقدير: "إذا كانَ الأمرُ طعنًا"، وهذه القراءة –قراءة النّصب– عند الطبريّ الوجه لأنّ في قوله "تكون" مضمر محذوف نستطيع تقديره بـ"الأموال" وفيها ذِكرٌ للأموال، ومن جهة أُخرى فإنّ العرب تنصب الاسم النّكرة الواقع بعد كان، على ما تبيّن سابقًا[5]، كلّ ما سبق مِن نثرٍ ونظمٍ، فيه جواز على حذف اسم كان والاكتفاء بالخبر.

وقرأ غيرُهم[6] (تجارة) بالرفع على تمام (كان) وأنّها بمعنى (وقع)، وتمام (كان) يترجح عند بعض[7] على حدّ قول ابن عطيّة، لأنّ قراءة الرّفع أدلّ على انقطاع الاستثناء؛ فما بعد الاستثناء(أن تكون تجارة عن تراض) منقطع عمّا قبله (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل)، [8]، وقال مكي بن أبي طالب: الأكثر في كلام العرب أن قولهم (إلا أنْ تكون) في الاستثناء بغير ضمير فيها على معنى (يحدث أو يقع)[9]، وقال ابن عطية: تمام (كان) يترجح عند بعض، وقد يكون هذا القول يتضمّن موقف ابن عطيّة[10].

---

[1] البيت لعنترة، يُنظر: الخليل، **الجُمل في العربيّة**، 149، ولعمرو بن شأس، يُنظر: سيبويه، **الكتاب**، 47/1، السيرافيّ، **شرح الكتاب**، 302/1،

[2] يُنظر: ابن عطيّة، **المحرر الوجيز**، 41/2

[3] البيت للبيد بن ربيعة، يُنظر: الخليل، **الجُمل في العربيّة**، 150، وابن جنّي، **الخصائص**، 415/2، وابن الحدّاد، **كتاب الأفعال**، 265/1.

[4] مجهول القائل، يُنظر: الفرّاء، **معاني القرآن**، 186/1، الطّبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، 80/6، السّمين الحلبيّ، **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 674/2.ذ

[5] يُنظر: الطّبريّ، أبو جعفر محمد بن يزيد الآملي(ت310ه)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسّسة الرّسالة، ط1، 2000م، 220/8.

[6] هم: المدنيون وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو، يُنظر: ابن عطيّة، **المحرّر الوجيز**، 42/2.

[7] يُنظر: أبو حيّان، **البحر المحيط**، 610/3، والسّمين الحلبيّ، **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 673/2.

[8] يُنظر: ابن عطيّة، **المحرر الوجيز**، 42/2.

[9] يُنظر: مكّي، أبو محمّد مكّي بن أبي طالب(ت437ه)، **مُشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم الضّامن، مؤسّسة الرّسالة، ط2، 1405ه، 196/1.

[10] يُنظر: ابن عطيّة، **المحرّر الوجيز**، 41/2.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار / جامعة الزيتونة الإردنية

والوجه عند سيبويه الرفع قال: ومثلُ الرفع قولُ الله عز وجل: (إلا أن تكونَ تجارةٌ عن تراضٍ منكم)، وبعضهم ينصب على وجه النصب في (لا يكون)، أي في إضمار ضميرٍ في (يكون)، ومن ذلك قولنا: "أتاني القومُ إلّا أنْ يكون زيدًا"، والرفع أكثر[1]، واللافتُ للنظر أنَّه في سورة البقرة:

2. ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾[2]

قرأ حمزة والكسائي (تجارة) هنا بالرفع، وقرأ عاصم وحده بالنصب، أي أنّ حمزة والكسائي خالفا في القراءة بين الآيتين، وقد يكون ذلك باحتمال تقدير الجملة الفعليّة (تُديرونَها) في محل نصب خبر كان، وهذا يقوّي ما ذهب إليه النحاة إذ إن الوجه عندهم في مثل ذلك الرفع على جعل (تكون) هنا تامّة، أو على التخريج المُقدَّم، وعلّق ابن عطية على هذه الآية بقوله: وقرأ عاصم وحده (تجارة) نصبا، وقرأ الباقون (تجارة) رفعا؛ وإذا أتت (تكون) بمعنى (حدث ووقع) غنيت عن خبر، وفي ذلك إشارة إلى كان التّامة وإلى قراءة حمزة والكسائيّ الكوفيّيْن؛ وإذا خُلع منها معنى (الحدوث) لزمها الخبر المنصوب، وهي كان النّاقصة.[3].

وفي كان التّامّة قال سيبويه: وقد يكون (لكانَ) موضعٌ آخَرُ –يعني غير النّاقصة– يُقتصَرُ على الفاعل فيه تقول: (قد كان عبدُ الله)، أي (قَد خُلِق عبدُ الله)،(وقد كان الأمرُ)، أي (وقعَ الأمرُ)[4]،وكان ناقصة كقولنا: (كان الطالبُ مجتهدًا)، والتّامة تتميّز عن الناقصة بأشياء منها[5]:

أنها تحتاج إلى اسم واحد يكون فاعلًا، وأنها فعل حقيقي يدل على الزمان والحدث، كالحدوث والوقوع، وأنّه يستعمل منها المصدر المنصوب؛ كقولنا: (كان، يكون، كونًا) بمنزلة حدث، حدوثا، ومن استعمالها تامّة قول الشاعر[6]:

إذا كـانَ الــشــتــاءُ فـأذفـئـونــي فـإن الـشـيـخَ يَـهْـدِمُـهُ الـشـتـاءُ

والشاهد فيه: (إذا كان الشتاء) حيث جاءت (كان) تامة بمعنى (حدث).

---

[1] يُنظر: سيبويه، **الكتاب**، 349/2، ويُنظر: ابن السرّاج، **الأصول في النحو**، 288/1، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 2219/5، والسيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله (ت368هـ) **شرح كتاب سيبويه**، 95/3.

[2] سورة **البقرة**/ 282.

[3] يُنظر: ابن عطيّة، **المحرّر الوجيز**، 386/1.

[4] يُنظر: سيبويه، **الكتاب**، 46/1.

[5] ابن الصائغ، شمس الدين محمد بن حسن الجذامي (ت720هـ)، **اللمحة في شرح اللمحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، ط1، 2004م، 579/2.

[6] البيت لربيع بن ضبع الفزاري، يُنظر: ابن الصائغ، **اللمحة**، 579/2، وابن هشام، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، 242، وناظر الجيش، محمد بن يوسف (ت 778هـ)، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، 1091/3، العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت 855هـ)، **شرح الشواهد الكُبرى**، 1985/4.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

المسألة الثالثة:

(العطف على الموضع/المحل):

عرض ابن عطيّة اختلاف القرّاء، مُستشهدًا في كون قراءة الكوفيين أفصح القراءات في قوله تعالى:

" إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"[1]

يقول ابن عطيّة قرأ حمزة والكسائي (ونكفر) بالنون والجزم في الراء، وروي مثل ذلك أيضا عن عاصم[2]. وتخريج هذه القراءة عنده بأنّ الجزم في (الراء) حَمْل الكلام على موضع قوله تعالى: (فَهُوَ خَيْرٌ) إذ هو في موضع جزم جوابًا للشرط[3]، ووافقه على هذا التخريج جمهور من النحاة والمفسّرين[4]، وهذا ما يُسمّيه النّحاة بالعطف على المحلّ، حيث إنَّ محلّ الجملة الاسمية المقرونة بالفاء في قوله: (فهو خير) في محل جزم على أنّه جواب للشرط، ومن ذلك قوله تعالى: "مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ"[5]في قراءة مّن جزم (ويذرهم) عطفًا على محلّ الفاء الواقعة جوابًا للشرط، وقد استشهد بها ابن عطيّة لإثبات جواز العطف على المعنى[6].

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر (ونُكفّرُ) بالنون ورفع الراء[7]، وتخريجه لهذه القراءة كتخريج غيره من المفسّرين والنحويين بأنّ رفع (الراء) على وجهين[8]:

أحدهما أن يكون الفعل خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره:(ونحن نكفر).

الثاني: القطع والاستئناف ألّا تكون (الواو) العاطفة للاشتراك لكن لعطف جملة على جملة.

واختار سيبويه قراءة الرفع في هذا الموضع حيث قال معلّقًا على هذه الآية الكريمة: "والرفع ههنا وجه الكلام، وهو الجيّد؛ لأنَّ الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء؛ فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء"[9]، أي إنّ (فهو خيرٌ) لم يتأثّر بكونه واقعًا موقع جواب الشرط في الإعراب؛ فكذلك الفعل المضارع رُفع كما لو أنّ الكلام مبدوء به، وهذا الوجه هو المُختار عند الجمهور، وقال ابن مالك: أما الشرط فإذا عُطف على

---

[1] سورة **البقرة**/ 271.

[2] يُنظر: ابن عطيّة، **المحرّر الوجيز**، 366/1، والفارسي، **الحجّة للقرّاء السبعة**، 400/2، والبغوي، **تفسير البغوي**، 376/1، والزمخشري، **الكشّاف**، 316/1.

[3] يُنظر: ابن عطيّة، **المحرّر الوجيز**، 367/1.

[4] يُنظر: الهروي، **معاني القراءات للأزهري**، 230/1، والثعلبي، **تفسير الثعلبي**، 273/2، والبغوي، **تفسير البغوي**، 376/1، والزمخشري، **الكشّاف**، 316/1، وابن عاشور(ت1393ه)، **التحرير والتنوير**، 69/3، وابن مالك، **شرح التسهيل**، 47/4.

[5] سورة الأعراف، آية 186.

[6] يُنظر: ابن عطيّة، **المحرّر الوجيز**، 367/1.

[7] يُنظر: ابن عطيّة، **المحرّر الوجيز**، 366/1، وابن زنجلة، **حجّة القراءات**، 146، والثعلبي(ت427ه)، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن / تفسير الثعلبي**، 273/2، والبغوي(ت510ه)، **معالم التنزيل في تفسير القرآن / تفسير البغوي**، 376/1.

[8] يُنظر: ابن عطيّة، **المحرّر الوجيز**، 366/1، والزمخشري، **الكشّاف**، 316/1، الفخر الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر (ت 606ه)، **مفاتيح الغيب/ التفسير الكبير**، دار إحياء التراث العربي، ط 3، 1420ه، 64/7، أبو حيّان، **البحر المحيط**، 691/2.

[9] سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180ه)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، 90/3.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار / جامعة الزيتونة الإردنية

جوابه المقرون بالفاء (فهو خيرٌ) مضارع(ويُكفّرُ) فالوجه رفعه لأن الكلام الذي بعد الفاء أجرى مجراه في غير الجزاء، والمقصود بذلك كون الجملة الواقعة جوابًا للشّرط جرت في الإعراب كما لو أنّها كانت جملة ابتدائيّة؛ ولذلك حق ما عطف عليه أن يكون كذلك[1]

وأمّا ابن عطيّة فإنّه يرى أنّ الجزم في الراء أفصح هذه القراءات، وذلك لأنها تؤذن بدخول التكفير في الجزاء وكونه مشروطًا إنْ وقع الإخفاء؛ فيصير المعنى "إنْ تُخفوها يُكفّرْ" فيصير الإخفاء شرطًا للتكفير، أمّا القراءات الأخرى فليس فيها هذا المعنى([2])"، والحاصل أنّه عدّ قراءة الكوفيين–الكسائي، وحمزة وهي قراءة الجزم وعاصم في إحدى الروايات– أفصح من قراءة الرفع وهي قراءة أبي بكر عن عاصم، ومن خلال ما قُدّم آنفًا نرى أنَّه خالف جمهور النحاة كسيبويه وابن مالك على ما مرَّ معنا، وأنّه استحسن معنى قراءة الكوفيين على قراءة غيرهم، وأما مَن وافقه في اعتبار قراءة الجزم أفصح فالطبري حيث قال:" وأولى القراءات في ذلك عندنا بالصواب قراءة من قرأ: (ونكفر عنكم) بالنون وجزم الحرف، على معنى الخبر من الله عن نفسه أنه يجازي المخفي صدقته من التطوع ابتغاء وجهه من صدقته، بتكفير سيئاته، وإذا قرئ كذلك، فهو مجزوم على موضع (الفاء) في قوله: (فهو خير لكم) لأن (الفاء) هنالك حلّت محل جواب الجزاء وهو كثير في العربيّة"[3]، وهنا يتبيّن اختلاف المعاني بغير تناقض باختلاف القراءة ولكلّ منها معنًى يختلف عن الآخر، ونستطيع القول إنّ قراءة الكوفيين أقرب إلى الكمال في إعطاء الصّدقة وقد أُمرنا بإخفائها، ولهذا المعنى فإنّ الباحث يرجّح جماليّة هذا المعنى.

المسألة الرابعة:

نصبُ (أُمَّةً) بين الحال والبدليّة:

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾[4]

قال ابن عطيّة: "قرأ نافع وعاصم وأبو عمرو (أمة واحدة) بالنصب على الحال وقيل على البدل من (هذه) وفي هذا نظر"[5]؛ لأنّه لو أقمنا البدل (أُمّة) مقام المبدل منه(هذه) لصار المعنى: "وإنّ أمّةً واحدةً أُمَّتُكُم" والمتّفق عليه عند اجتماع نكرة ومعرفة فالأولى جعل المعرفة اسمًا للنواسخ والنكرة خبرًا، وقد جاز مجيء المبتدأ نكرة لأنّه موصوف بـ(واحدة)، ووصْف المبتدأ من مسوّغات الابتداء بالنّكرة باتّفاق، وقد علّق ابن عطيّة على كون النصب فيها على البدليّة بقوله:" وفي هذا نظر، "وقبل ذلك يتبيّن تضعيف وتنكير هذا التخريج بقوله : "وقيل" بفعل مبني لما لم يُسمّ فاعله؛ وكأنّه يُنكره، والسمين الحلبي يذهب في تفسيره إلى النّصب على البدليّة مضعّفًا هذا التّخريج

---

[1] يُنظر: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ)، **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: عبد الرحمن السيّد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م، 47/4.

[2] ابن عطيّة، **المحرّر الوجيز**، 367/1.

[3] الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة ط1، 2000م، 5/ 585.

[4] سورة **المؤمنون**/ 52.

[5] يُنظر: ابن عطيّة، **المحرّر الوجيز**، 146/4.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

بدليل بناء الفعل لِما لَم يُسمَّ فاعله [1]: وقيل نصب (أمّة) على البدل من (هذه)، فيكونُ قد فُصِلَ بالخبر بين البدلِ والمبدلِ منه نحو قولنا: (إنّ زيداً قائمٌ أخاك)، ونرى اختلافًا جوهريًّا للمثال وللآية فالاسم في الآية نكرة وفي المثال معرفة، ولم يذكر قراءة حمزة ولا الكسائيّ على أنّ القرّاء قرأوها بالنّصب اتّفاقًا[2]، وأمّا النّصب على الحال فهو الوجه عند ابن عطيّة وقد صرّح بذلك في تفسيره، وقد اكتفى ابن عطيّة بذكر عاصم من قرّاء الكوفة –وهو أقدمهم– ،وجاء عند الطّبري في تفسيره هذا الوجه، يقول:" ونُصبت (أمة واحدة) على الحال"[3]، وغيرهما ذهبا إلى هذا الإعراب [4]، وعامل الحال هنا اسم الإشارة(هذه) لِما تحمله من معنى الفعل، ومن ذلك قولنا: "هذا زيدٌ قائمًا" حيث نُصب (قائمًا) حالًا لزيدٍ باسم الإشارة المتضمّن معنى الفعل؛ فالتقدير فيه: "أُنبّه عليك قائمًا، وأُشير إليك قائمًا"، وعلى هذا المعنى كان اسم الإشارة عامل الحال في الآية الكريمة، وقد جاء الحال نكرة لأنّه وصف.

المسألة الخامسة:

(أربعَ شهاداتٍ) بين الرفعِ على الابتداء، والنصب على المصدريّة:

وذلك في قوله تعالى:" وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاء إِلاَّ أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ"[5]

قال ابن عطيّة: قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (أربع) بالرفع وذلك على خبر قوله (فشهادةُ)؛ فيصير المعنى (فشهادةُ أحدهم أربعُ شهادات)، قال أبو حاتم والرفع لا وجه له؛ لأن (الشهادة) ليست بـ (أربع شهادات)، والرفع عند الزجّاج على تقدير: فشهادة أحدهم الّتي تدرأ حدّ القذف أربعٌ بدليل قوله تعالى: (ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنّه لمن الكاذبين)[6]،وبـ(اللّه)على هذه القراءة من صلة (شهادات)، ولا يجوز أن تكون من صلة (شهادة) لأسباب منها: أنّ في ذلك فصل بين الصلة والموصول بالخبر الذي هو (أربع شهادات)"[7]، وأنّ المبتدأ (فشهادة) لا يعمل بِما بعد الخبر (أربعُ شهادات) بحال، وعند العودة إلى كتب التفاسير والإعراب نلحظ أنّ الكثير لم يذكروا قراءة الرفع[8]، والراجح أنّ ابن عطيّة في توجيهه وترجيحه لكلتا القراءتين وافق أبا حاتم بما

---

[1] يُنظر: السمين الحلبي، أبو العبّاس شهاب الدين أحمد بن يوسف الحلبي(ت756ه)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، 196/8–195، ومكي، **مشكل إعراب القرآن**، 503/2، = =وابن سيده، علي بن إسماعيل(ت458ه)، **إعراب القرآن**، 344/6، ودرويش، محيي الدين بن أحمد بن مصطفى(ت1403ه)، **إعراب القرآن وبيانه**، 359/6.

[2] يُنظر: النّحاس، **إعراب القرآن**، 81/3، والخطيب، **معجم القراءات**، 182/6.

[3] الطبريّ، **جامع البيان في تأويل القرآن**، 19/ 41.

[4] يُنظر: الأخفش، **معاني القرآن**، 454/2، والنّحاس، **إعراب القرآن**، 81/3، ومكي، أبو محمد مكي بن طالب القيسي(ت437ه)، **مشكل إعراب القرآن**، 503/2، وابن مالك، **شرح التسهيل**، 354/2، وابن هشام، **مغني اللبيب**، 865.

[5] سورة **النور**، آية 6.

[6] سورة **النور**، آية 8.

[7] يُنظر: ابن عطيّة، **المحرّر الوجيز**، 166/4، والسمين الحلبي، **الدرّ المصون**، 386/8.

[8] يُنظر: ابن سيده، **إعراب القرآن**، 30/7، مكّي، **مُشكل إعراب القرآن**، 509/2، العُكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت616ه)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، 965/2، الأنصاري، زكريّا بن محمد السنيكي (ت926ه)، **إعراب القرآن العظيم**، تحقيق: موسى مسعود (رسالة ماجستير)، ط1، 2001م، 410.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار / جامعة الزيتونة الإردنية

قال، وإنْ لم يُصرّح به فنقله لكلامه كافٍ، وأمّا قراءة النصب فهي قراءة الجمهور ووجّهها في الانتصاب كانتصاب المصدر في قولنا: (سرتُ سيرتيْنِ) فهو عدد ناب مناب المصدر، والعامل فيه المصدر(فشهادة)، ورفع (الشهادة) في قراءة مَن نصب على خبر ابتداء تقديره: (فالحكم أو فالواجب شهادة)، أو على الابتداء والتقدير: (فعليهم شهادة) أو بتقدير حذف الخبر وتقديره في آخر الآية الكريمة (كافية أو واجبة) أي:(فشهادةُ أحدِهم أربعَ شهاداتٍ بالله إنّه لمِن الصّادقين كافيةٌ أو واجبةٌ)، والوجه قراءة النصب على المصدريّة من حيث إنّ العامل فيها مصدر، وكذلك من حيث إجماع القرّاء عليها، ولـ(بِاللَّهِ)في كلٍّ من القراءتين تخريجات، أمّا في قراءة النصب فالجار والمجرور متعلّق بـ(شهادات) على رأي البصريّين؛ لأنّه أقرب وبـ(شهادة) على رأي الكوفيين لأنّه الأول؛ فيصير التّقدير: فشهادة أحدهم بالله، هذا من باب التّنازع، وأمّا في قراءة الرّفع يتعيّن تعليقه بـ شهادات من غير فصلٍ بينهما.

المسألة السادسة:

نصب المضارع ورفعه بعد (فاء السببيّة) في جواب الاستفهام:

" مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ" [1]

قرأ الكسائيُّ وحمزةُ ﴿فيضاعفُهُ﴾ بالرفع[2]، من وجهين، أحدُهما: أنّه عطفٌ على صلة الموصول وهو ﴿يقرضُ﴾، والثاني: أنّه رفعٌ على الاستئناف أي: (فهو يُضاعِفُهُ)[3]، وبهذين التوجيهين وجّهها ابن عطيّة، وأردف بعدهما قول أبي عليّ الفارسي والرّفع في هذه الآية أحسن من قراءة النّصب، وقراءة النّصب قرأ بها عاصم وحده من الكوفيين ﴿فيُضَعِّفَه﴾ بالنصب وإثبات الألف[4]، وتوجيهها عند ابن عطيّة أنّ الفعل المقترن بالفاء نُصب بالفاء في جواب الاستفهام من جهة المعنى، وليس من جهة اللفظ، وذلك لأنّ الاستفهام عن الفاعل في اللّفظ، وفي هذه الحالة لا يصلح النّصب بعد الفاء على الجواب، حقيقة هنا فعل القرض وليس عن الفاعل فكأنّه قال: مَن يُقرض الله قرضًا فيضاعفه، والدليل على ذلك قوله وذلك إنّما يترتّب إذا كان الاستفهام عن نفس الفعل ويكون ذلك من وجهين، أحدُهما: أنه منصوبٌ بإضمار (أَنْ) عطفاً على المصدر المفهومِ من ﴿يقرضُ﴾ في المعنى، وبتقدير مصدر آخر من أنْ الناصبة للفعل المضارع المقترن بالفاء؛ فيكونُ مصدراً معطوفاً على مصدرٍ تقديرُهُ: (مَنْ ذا الذي يكونُ منه إقراضٌ فمضاعفةٌ من اللَّهِ) [5]، ومن ذلك قول الشاعر[6]:

لَـلُـبْـسُ عَـبَـاءَةٍ وَتَـقَـرَّ عَـيْـنِـي أَحَـبُّ إِلَـيَّ مِـنْ لُـبْـسِ الشُّـفُـوفِ

---

[1] سورة **البقرة**/245.

[2]ابن عطيّة، **المحرّر الوجيز**، 329/1.

[3]يُنظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 509/2.

[4]ابن عطيّة، **المحرّر الوجيز**، 329/1.

[5]يُنظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 509/2.

[6] البيت لميسون بنت حندل زوجة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وهو من شواهد سيبويه، **الكتاب**، 45/3، ويُنظر: المبرد، **المقتضب**، 27/2، ابن السرّاج، **الأصول في النحو**، 150/2، ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، 1557/3.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

الشاهد فيه قوله: (وتقر) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة جوازا بعد واو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل؛ وهو قوله: (لبس)، والثاني: أنه نصبٌ على جوابِ الاستفهامِ في المعنى[1]، ويوافق هذه المسألة قول الله تعالى في الحديث القدسي عن أبي هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: " **ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يمضي ثلث الليل الأول، فيقول: أنا الملك، من ذا الذي يدعوني فأستجيب له، من ذا الذي يسألني فأعطيه، من ذا الذي يستغفرني فأغفر له، فلا يزال كذلك حتى يضيء الفجر**[2]".

والشاهد فيه قوله:" من ذا الذي يستغفرني فأغفر له" ففي (أغفر) وجهان: الرفع على تقدير: فأنا أغفر له، والنصب على جواب الاستفهام[3]، والوجه في ذلك عند ابن عطيّة الرفع حيث قال: "قال أبو علي: "والرفع في هذا الفعل أحسن""[4]، ويُتابع فيقول: "لأن النصب إنّما هو بالفاء في جواب الاستفهام، وذلك إنما يترتب إذا كان الاستفهام عن نفس الفعل الأول ثم يجيء الثاني مخالفا له. تقول: (أتقرضني فأشكرك)، وهاهنا إنما الاستفهام عن الذي يقرض لا عن الإقراض، ولكن تحمل قراءة ابن عامر وعاصم في النصب على المعنى، لأنه لم يستفهم عن فاعل الإقراض إلا من أجل الإقراض، فكأن الكلام (أيقرض أحد الله فيضاعفه له)"[5].

الخاتمة:

ومن أهمّ النتائج الّتي وصل إليها الباحث:

- أنّ ابن عطيّة اهتمّ بالقراءات القرآنيّة الكوفيّة أيّما اهتمام فلم تك آية تخلو من ذكرهم.
- أنّ ابن عطيّة يحاول الابتعاد عن تضعيف قراءة معيّنة عن طريق عرض رأي مَن يُضعّفها.
- أنّ موقف ابن عطّية من القراءات عرضًا وتوجيهًا كموقف غيره من العُلماء.
- أنّ ابن عطيّة كان يذكر الراوي إذا اختلفت قراءة القارئ، فقد كان يقول أحيانًا: "قرأ عاصم في رواية أبي بكر..."
- أنّ ابن عطيّة كان يرجّح قراءة على أخرى كقوله:" والجزم في الراء أفصح القراءات" وهي لقرّاء الكوفة، ثمّ يذكر تعليل قوله هذا.
- أنّ ابن عطيّة في الغالب الأعمّ كان يوافق غيره من النّحويّين في توجيه القراءة.
- أنّ ابن عطيّة يناقش بعض المسائل ويترك بعضها.

---

[1] يُنظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 509/2.

[2] الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الضحاك (ت279ه)، **الجامع الكبير – سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط2، 1975 م، مصطفى البابي الحلبي–مصر، 307/2.

[3] أبو البقاء، عبد الله بن الحسين العكبري(ت616ه)، **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، 1999م، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر/ القاهرة، 89.

[4] ابن عطيّة، **المحرّر الوجيز**، 329/1.

[5] ابن عطيّة، **المحرّر الوجيز**، 329/1.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار / جامعة الزيتونة الإردنية

المصادر والمراجع

- الأخفش، أبو الحسن المجاشعي (ت215هـ)، **معاني القرآن للأخفش**، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط1، 1990م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي(ت370هـ)، **معاني القراءات للأزهري**، ط1، 1991م، مركز البحوث في كلية الآداب ـ جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى الشافعي(ت900هـ)، **شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**، ط1، 1998م، دار الكتب العلميّة.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن الأنصاري (ت 577هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، ط1، 2003م، المكتبة العصرية.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، د. ط، 1420هـ، دار الفكر، بيروت.
- الأنصاري: زكريا بن محمد بن أحمد السنيكي(ت926هـ)، **إعراب القرآن العظيم**، تحقيق: موسى مسعود، ط1، 2001م.
- الأنصاري: عبد الله جمال الدين بن هشام(ت761هـ)،
  - **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، د. ط، د. ت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
  - **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، ط1، 1986م، دار الكتاب العربي.
  - **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط6، 1985م، دار الفكر، دمشق.
- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود الشافعي (ت510هـ)، **معالم التنزيل في تفسير القرآن، تفسير البغوي**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط1، 1420 هـ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الضحاك (ت279هـ)، **الجامع الكبير – سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط2، 1975م، مصطفى البابي الحلبي–مصر.
- الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت427هـ)، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن / تفسير الثعلبي**، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، ط1، 2002م، دار إحياء التراث العربي.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

- ابن الجزري، شمس الدين محمد بن يوسف، (ت833ه)، **غاية النهاية في طبقات القراء**، ط1351،1ه، ابن تيمية، ج. برجستراسر.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت392ه)، **اللمع في العربيّة**، تحقيق: فائز الحلو، دار الكتب الثقافيّة.
- الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن عبد الدائم (ت756ه)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد(ت370ه)، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط4، 1401 ه، دار الشروق ـ بيروت.
- الخطيب، عبد اللطيف محمد، **معجم القراءات**، دار سعد الدين للنشر والتوزيع دمشق، ط1، 2002م.
- درويش، محيي الدين بن أحمد بن مصطفى(ت1403ه)، **إعراب القرآن وبيانه**، ط4، 1415ه، دار ابن كثير.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت748ه)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط3، 1985 م، مؤسسة الرسالة.
- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر التيمي (ت606ه)، **مفاتيح الغيب، التفسير الكبير**، ط3، 1420ه، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل(ت311ه)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، 1988 م، عالم الكتب ـ بيروت.
- الزُّرْقاني، حمد عبد العظيم(ت1367ه)، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، ط3، د.ت، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الزركشي أبو عبد الله بدر الدين(ت794ه)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1957 م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو(ت538ه)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط3، 1407 ه دار الكتاب العربي ـ بيروت.
- ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد(ت403ه)، **حجة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
- ابن السّراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي (ت316ه)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان ـ بيروت.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت180ه)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، 1988م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن المرزبان (ت 368 ه)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط1، 2008م، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار / جامعة الزيتونة الإردنية

- السيوطي، أبو الفضل جلال الدين بن أبي بكر (ت 911هـ)،
  - **بغية الوعاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، د. ت، المكتبة العصرية ـ لبنان / صيدا.
  - **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، د. ط، د. ت، المكتبة التوفيقية ـ مصر.
- الصّبان، أبو العرفان محمد بن علي (ت1206هـ)، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني**، ط1، 1997، دار الكتب العلميّة.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، 2000م، مؤسسة الرسالة.
- الطويل، السيد رزق(ت1419هـ)، **مدخل في علوم القراءات**، ط1، 1985م المكتبة الفيصلية.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد التونسي (ت1393هـ)، **التحرير والتنوير**، 1984هـ، الدار التونسية للنشر ـ تونس.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب(ت542هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، 1422هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن(ت769هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، 1980 م، دار التراث ـ القاهرة، دار مصر للطباعة.
- العُكبَري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت616هـ)،
  - **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، 1999م، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر/ القاهرة
  - **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت 855هـ)، **شرح الشواهد الكُبرى**، تحقيق: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق سوداني، عبد العزيز محمد فاخر، ط1، 2010م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
- الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد(ت377هـ)، **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، ط2، 1993م، دار المأمون للتراث ــ دمشق / بيروت.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة.
- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي (ت646هـ)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1982م، دار الفكر العربي ـ القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش (ت 437هـ)، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط2، 1405هـ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت.
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني (ت 672هـ)،

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية

- **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط1، 1990م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، جامعة أم القرى مكة المكرمة.

- المبرد، محمد بن يزيد الأزدي (ت285هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
- ابن مجاهد، أبو بكر البغدادي أحمد بن موسى، (ت324هـ)، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، 1400هـ، دار المعارف ـ مصر.
- المرادي، أبو محمد بدر الدين المصري (ت 749هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط: 1، 2008م دار الفكر العربي.
- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاري (ت 711هـ)، **لسان العرب**، ط3، 1414هـ، دار صادر، بيروت.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف (ت 778هـ)، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: علي محمد فاخور وآخرون، ط1، 1428هـ، دار السلام للطباعة والنشر.
- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت761هـ)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11.

© 2022 جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار / جامعة الزيتونة الإردنية